OIC/CFM-48/2022/S&T/RES/FINAL

قرارات

العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والمياه والبيئة

الصادرة عن

الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية)

اسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية

22 - 23 مارس 2022

19-20 شعبان 1443هـ

فهرس

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	القرار رقم 48/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا	2
2	القرار رقم 48/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي	5
3	القرار رقم 48/3-ع ت بشأن قضايا الصحة	7
4	القرار رقم 48/4-ع ت بشأن قضايا البيئة	13
5	القرار رقم 48/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه	16
6	القرار رقم 48/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)	19
7	القرار رقم 48/7-ع ت بشأن أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي	22
8	القرار رقم 48/8-ع ت بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة	27
9	القرار رقم 48/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء	31
10	القرار رقم 48/10-ع ت بشأن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر آرال	34
11	قرار رقم 48/11-ع ت بشأن إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الايكولوجية	36

القرار رقم 48/1-ع ت

بشأن

قضايا العلوم والتكنولوجيا والابتكار

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في نور سلطان، جمهورية كازاخستان يومي 10 و11 سبتمبر 2017، ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار: رقم 47/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس، التي عُقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يضع في اعتباره إعلان أستانا الذي صدر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا، وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يؤكد من جديد على الالتزام بالعمل عن كثب مع الأمانة العامة واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ المبادرات التي أقرتها القمتان الأولى والثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا؛

وإذ يعرب عن التقدير لجهود اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) وللأنشطة والبرامج التي تنفذها كل من منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والبنك الإسلامي للتنمية،

والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقر بأهمية توفير مصدر موثوق به للطاقة منخفضة التكلفة كشرط أساسي لمحاربة الفقر، وضمان الأمن الغذائي، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية الشاملة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/48-CFM/2022/ST/SG-REP):

1. **يقر** بأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر عوامل حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأهداف المسطرة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"؛
2. **يؤكد من جديد** على دعوته الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للتنفيذ العملي للتوصيات الواردة في "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026"، وإعلان أبو ظبي وذلك من خلال سلسلة مركزة من المبادرات والبرامج وعبر تعزيز ودعم برامج البحوث التعاونية بشكل فاعل؛

3. **يطلب** من اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) تنظيم الدورة 17 للجمعية العمومية لكومستيك في 2022 من أجل تحقيق جملة أهداف منها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الغايات والأهداف المعتمدة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 واعتماد خارطة طريق لتنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة في القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا في 16 يونيو 2021؛
4. **يجدد** دعمه لمقترح كازاخستان بعقد الاجتماع الأول لوزراء مجموعة (15) لمنظمة التعاون الإسلامي المسؤولين عن التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وذلك في عام 2022، **ويكلِّف** الأمانة العامة للمنظمة والكومستيك بالشروع بالأعمال التحضيرية بالتنسيق مع الدول المعنية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

5. يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم الوطني للبحث والابتكار وتطوير التكنولوجيات التمكينية، **ويدعو** الأمانة العامة إلى تأسيس آليات ضرورية لجمع المؤسسات الحكومية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للمشاركة في هذه الأنشطة بدءا من إجراء الأبحاث الأساسية إلى تنفيذها واستخدامها للأغراض التجارية؛

6. **يدعو** الأمانة العامة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة للترتيب لعقد اجتماعات رفيعة المستوى للخبراء في مجال الطاقة بهدف تسهيل تبادل المعلومات، وتقاسم الخبرات، والتكنولوجيا، وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتطوير موارد الطاقة المختلفة والاستفادة منها؛

7. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، على تنسيق برامجها وأنشطتها مع الأمانة العامة بهدف تحقيق التآزر والتكامل سعيا إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المنصوص عليها في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 وإعلان أبو ظبي؛

8. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/2-ع ت

بشأن

قضايا التعليم العالي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: 47/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس التي عقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ **يستذكر** برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، "وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان في سبتمبر 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات والمقررات التي صدرت عن دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي التي انعقدت في باماكو بجمهورية مالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016؛

وإذ يقر بإسهامات الجامعات الحكومية والخاصة من الدول الأعضاء في برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث قدمت في إطاره منحاً دراسية لمستوى البكالوريوس والماجيستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه للطلبة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير، مع التقدير، إلى مساهمات جامعات منظمة التعاون الإسلامي المنتمية والمتفرعة، وهي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا، بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في أوغندا، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، في مجال تعزيز التعليم العالي والبحث والتطوير؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/48-CFM/2022/ST/SG-REP):

1. **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى مواصلة وزيادة دعم برامجها وأنشطتها في مجال التعليم العالي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين المناهج الدراسية وهيئات التدريس، والربط الشبكي فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع مشاريع البحث المشتركة، وترتيبات التعلم عن بعد، وبرامج المنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني.

2. **يعرب عن التقدير** لحكومات كل من باكستان وبروناي دار السلام ومصر وأذربيجان وولاية قبرص التركية المؤسسة لتقديمها منحا دراسية في مرحلة التعليم العالي للطلاب من الدول الأعضاء.

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها العامة والخاصة المعنية بالتعليم العالي ومؤسساتها البحثية إلى التعاون الفعال مع منظمة التعاون الإسلامي لزيادة تعزيز وتشجيع برنامج التبادل التعليمي للمنظمة.

4. **يدعو** الأمانة العامة إلى التفعيل الكامل لبرنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** صندوق التضامن الإسلامي إلى العمل مع الأمانة العامة على تسهيل تبادل الطلاب والعلماء والباحثين والأكاديميين بين الدول الأعضاء.

5. **يشجع** الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية اللازمة لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي بشكل أكبر، **ويدعو** الأمانة العامة وغيرها من مؤسسات المنظمة الأخرى ذات الصلة إلى تنظيم اجتماعات دورية تضم الجامعات الرائدة في الدول الأعضاء وذلك بغية تعزيز التعاون فيما بينها دعماً للشراكات في مجال البحوث وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

6. **يأخذ علما، مع التقدير** بالجهود التي تبذلها مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتعزيز التعليم العالي والنهوض به في الدول الأعضاء، بما في ذلك المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي إلى كل من الجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر، والدعم الذي يقدمه كل من البنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو لجامعات منظمة التعاون الإسلامي ومختلف برامجها.

7. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/3-ع ت

بشأن

قضايا الصحة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة للفترة 2014-2023 الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في دورته الرابعة المنعقدة في جاكرتا، إندونيسيا في أكتوبر 2013؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الدورات السابقة المتعاقبة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: 47/3 ع ت بشأن قضايا الصحة الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس التي عقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يشير كذلك إلى القرارات والمقررات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، بما فيها تلك الصادرة عن دورته السابعة التي عقدت في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019؛

وإذ يضع في الاعتبار توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة التوجيهية المعنية بالصحة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الصحة، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية المنعقدين في 9 و22 إبريل 2020 على التوالي وذلك لتبادل المعرفة والمعلومات بشأن كوفيد – 19 وصياغة استجابة جماعية لمعالجة جائحة كوفيد-19؛

وإذ يشيد بحكومة دولة الامارات العربية المتحدة على تنظيم وعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية المهنية بالصحة وذلك بتاريخ 6 فبراير 2022، وذلك بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة؛

وإذ يشيد بحكومة جمهورية إندونيسيا لتنظيمها ورشة عمل افتراضية تحت عنوان "تعزيز التعاون في الأبحاث المتعلقة بالأدوية واللقاحات وتصنيعها وإدارتها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" من خلال هيئة الغذاء والدواء الإندونيسية يومي 9 و10 ديسمبر 2020، مع التأكيد على توفير اللقاحات/الأدوية المتعلقة بكوفيد-19 بحيث يمكن الحصول عليها وبأسعار مقبولة؛

وإذ يشيد أيضا بحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها عددا من ورش العمل التدريبية والندوات من خلال الهيئة العامة للغذاء والدواء وذلك لبناء قدرات الدول الأعضاء في مختلف جوانب التنظيم والرقابة على الغذاء والدواء؛

وإذ يلاحظ مع التقدير التعاون القائم في المجال الصحي بين منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الدولية للطاقة الذرية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/48-CFM/2022/ST/SG.REP):

1. **يشيد** بالدول الأعضاء للإجراءات التي اتخذتها في الوقت المناسب لوقف انتشار جائحة كوفيد-19، **ويسجل** أيضا تقديره لتفاني وجهود وتضحيات الأخصائيين الصحيين والعاملين في المجال الصحي وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية ذات الصلة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19.
2. **يرحّب** بمبادرة السنغال المتمثّلة في إنتاج لقاحاتٍ مضادة لفيروس كورونا المستجد خلال عام 2022؛ **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة في إطار روح التضامن الإسلامي.
3. **يشيد** بمنظمة الصحة العالمية لتوليها قيادة عملية تنسيق الاستجابة العالمية لجائحة كورونا نظراً للدور المركزي الذي تضلع به داخل النظام الصحي العالمي، **ويؤكد مجدداً** التزام منظمة التعاون الإسلامي بدعم الجهود الحالية في إطار منظمة الصحة العالمية لتعزيز الجاهزية العالمية والاستجابة للأوبئة من أجل تقوية الإطار القانوني الدولي.
4. **يعرب عن تقديره** للدعم المقدم من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة للدول الأكثر ضعفا بما في ذلك الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي إما على المستوى الثنائي أو من خلال المساهمة السخية في المبادرات الدولية القائمة.
5. **يشيد** بالتبرع السخي للمملكة العربية السعودية رئيسة القمة الإسلامية الرابعة عشر، بمبلغ 20 مليون ريال سعودي لشراء اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19، بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وذلك لدعم مبادرة منظمة التعاون الإسلامي من أجل توفير اللقاحات في الدول الأعضاء الأقل نمواً، ويدعو في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى التبرع للحساب المخصص بالأمانة العامة لهذا الغرض.

6. **يشيد** بمبادرة منظمة التعاون الإسلامي لتوفير لقاحات ضد فيروس كوفيد -19 للعاملين الصحيين وكبار السن في 22 دولة هي الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك دولة فلسطين، وينوه، مع التقدير، بالتبرع السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية لهذه المبادرة بقيمة 20 مليون ريال سعودي.

7. **يعرب عن تقديره** للمبادرات التي قامت بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد -19 على الدول الأعضاء، بما في ذلك البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 الذي أطلقه البنك الإسلامي للتنمية ومبادرة منظمة التعاون الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي لمساعدة الدول الأعضاء.

8. **يلاحظ مع القلق** انخفاض مستوى التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 في بعض الدول الأعضاء، **ويدعو إلى** تعزيز الوصول، في الوقت المناسب وبشكل متكافئ وعلى الصعيد العالمي، إلى لقاحات وعلاجات ووسائل تشخيص كوفيد-19 الآمنة والفعالة وميسورة التكلفة من خلال العمل معا لتقليل الحواجز المتعلقة بالملكية الفكرية وغيرها من أجل تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في تطعيم 70٪ من سكان كل بلد بحلول منتصف عام 2022.

9. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنسيق جهودها مع منسقي البلدان الرائدة للمجالات المواضيعية في برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة، لضمان الأداء الآمن للنظام الصحي في جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة لاستجابة فعالة للصحة العامة لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأوبئة الموجودة الحالية، وضمان توفير الخدمات، بشكل مستمر وآمن، على مستوى السكان والأفراد، فيما يتعلق بالأمراض المعدية، وبرامج التطعيم غير المنقطعة، والأمراض المدارية المهملة، والأمراض غير المعدية، والصحة العقلية، وصحة الأم والطفل، إلى غير ذلك.

10. **يحيط علما**، مع الارتياح، بتراجع حالات شلل الأطفال البري في البلدين اللذين لا يزالا يعانيان من هذا الوباء وهما أفغانستان وباكستان **ويدعم** جهود هذين البلدين للقضاء بشكل كامل عليه **ويحث** الفريق الاستشاري الإسلامي على مواصلة العمل على نحو وثيق مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال ومنظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية والزعماء الدينيين في البلدين بغية تحقيق هذا الإنجاز، **ويشيد** بمساهمات دولة الإمارات العربية المتحدة في جهود القضاء على شلل الأطفال في باكستان، حيث قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة ما قيمته 200 مليون دولار أمريكي، وهو ما أشادت به منظمة الصحة العالمية.

11. **يقر** بدور العلماء والزعماء الدينيين في التعامل مع الطوارئ الصحية بما في ذلك جائحة كوفيد-19، **ويشيد** بالجهود القيمة للفريق الاستشاري الإسلامي في رفع الوعي المجتمعي إزاء الإجراءات الصحية الوقائية، والدعوة إلى تحقيق الإنصاف في الحصول على اللقاحات والتشجيع على قبول اللقاحات.

12. **يُنوِّه** مع التقدير بما قدَّمته الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خدماتٍ طبية سخية وتطعيماتٍ لفائدة اللاجئين الأفغان.
13. **يأخذ علما**، مع القلق، بالعبء المتزايد الذي يشكله مرض السرطان، ويؤكد مجددا على تكليفه الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين لتنظيم حلقات دراسية رفيعة المستوى بخصوص تعزيز التوعية وبرامج الدعوة حول السرطان، وكذلك تنظيم برامج تدريبية لفائدة أخصائي العلاج الإشعاعي وتقني العلاج الإشعاعي والمتخصصين في الفيزياء الطبية في الدول الأعضاء.

14. **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة إيلاء الأولوية القصوى لصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين في خططها الوطنية، **ويؤكد مجددا** على دعوته الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة وكومستيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين من أجل تنظيم ورش عمل تدريبية لفائدة الأخصائيين الطبيّين والعاملين في المجال الصحي على مستوى المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء وخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في مجال الرعاية الصحية للأم والمواليد الجدد والأطفال.
15. **يشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير إضافية لتطوير الصناعات الوطنية للمستحضرات الصيدلانية لضمان التوفير المناسب للأدوية واللقاحات الأساسية وزيادة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنتاج المستحضرات الصيدلانية، ومنها اللقاحات من أجل تعزيز قدراتها الجماعية.

16. **يشجع** الدول الأعضاء على زيادة تعزيز التعاون القائم بين السلطات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك لبناء قدراتها التنظيمية من خلال تنظيم برامج بناء القدرات.

17. **يرحب** بمبادرة كازاخستان إنشاء جهاز خاص متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة، والمتمثل في الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية، والذي أُعلِن عنه خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي من شأنه أن يسهم في درء الأخطار البيولوجية وفي تبادل المعطيات حول الكوارث الخطيرة؛ **ويدعم** في هذا الصدد مقترح كازاخستان عقدَ ندوةٍ حول السلامة البيولوجية عام 2022، بمشاركة خبراء في هذا المجال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تبادل الرؤى وبلورة توصيات حول إنشاء الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية.
18. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الثاني لرؤساء السلطات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك في يونيو 2022، **ويدعو** كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو فعال في هذا الاجتماع.

19. **يرحب** بتطوير كازاخستان للقاحها الخاص "كازفاك" المضاد لكورونا اعتماداً على تكنولوجيات موثوقة وأثبتت جدواها؛ **ويدعو** الدول الأعضاء في المنظمة إلى تسجيله والنظر في إمكانية الإنتاج المشترك للقاح كازافاك واستخدامه بدعمٍ من مؤسسات مالية معنية والدول الأعضاء المعنية.
20. **يدعو** الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين لتنظيم ورشة عمل للنظر في إنشاء اتحاد يضم المؤسسات البحثية في الدول الأعضاء من أجل تعزيز إنتاج اللقاحات.
21. **يأخذ علما** بالجهود المبذولة لضمان التشغيل الفاعل للبوابة الصحية لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** الأمانة العامة، بالتنسيق مع سيسرك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، إلى الارتقاء بالبوابة الصحية لتكون آلية مؤسسية تتألف من الخبراء وصانعي السياسات الوطنيين بهدف تبادل المعرفة والتنسيق من أجل تحسين تأهب مؤسسات الصحة العامة في الدول الأعضاء.
22. **يدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لعقد اجتماعات تنسيقية لمنظمة التعاون الإسلامي حول المسائل المتعلقة بالصحة على هامش فعاليات المنتديات الدولية وخاصة جمعية الصحة العالمية وذلك بهدف تطوير وتبادل المواقف الموحدة لمنظمة التعاون الإسلامي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

23. **يعرب** عن دعمه للسنغال في إطار جهودها في تنظيم المعرض الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي للصحة عام 2022، **ويطلب** من الدول الأعضاء تشجيع مؤسساتها العامة والفاعلين من القطاع الخاص المعنيين على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

24. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية المالديف لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة عام 2022، **ويدعو** الأمانة العامة للتنسيق بشكل فاعل مع حكومة المالديف من أجل عقد هذا المؤتمر بشكل ناجح.

25. **يطلب** من الأمين العام إعداد تقرير حول تنفيذ هذه التوصيات ورفعه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/4-ع ت

بشأن

قضايا البيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى الأهداف ذات الصلة بالبيئة الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"، وإلى إعلان أستانا الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا يومي 10و11 سبتمبر 2017؛

وإذ يستذكر البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 46/4-ع ت بشأن قضايا البيئة والصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يأخذ في الاعتبار القرارات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019، الذي اعتمد ضمن جملة أمور الإعلان الخاص بتعزيز الأدوار الثقافية والدينية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يرحب بإطلاق عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية بهدف إصلاح النظام الإيكولوجي في جميع أنحاء العالم؛

وإذ يشيد بحكومة باكستان لإطلاقها مبادرة "تسونامي العشرة مليارات شجرة" لإحياء موارد الغابات والحياة البرية في باكستان؛

وإذ يشيد كذلك بالمملكة العربية السعودية لإطلاقها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر لإصلاح مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة مما يقلل من مستويات الكربون العالمية بنسبة 2.5٪ عن طريق زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما فيها إيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية وكومستيك وسيسريك، في تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق ببناء القدرات والتكنولوجيا، وذلك في المجالات المرتبطة بالبيئة.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة وقطاعي الموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/48-CFM/2022/ST/SG-REP):

1. **يؤكد** من جديد التزامه بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن منتديات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019 بشأن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
2. **يحث** الدول الأعضاء على الاستمرار في دمج الاعتبارات البيئية في سياساتها التنموية وتعبئة الموارد المالية والمؤسسية المتاحة اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئية.

3. **يدعو** الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات والآليات والمبادرات الدولية ذات الصلة لتعزيز قدرات ومهارات الدول الأعضاء بشأن القضايا البيئية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لدعم جهودها في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك للوصول إلى التمويل المناخي لدعم الدول الأعضاء لتنفيذ أنشطة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

4. **يجدد** دعوته للدول الأعضاء لإجراء مشاورات وتنسيق المواقف من أجل معالجة فاعلة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدهور الظروف البيئية ووضع سياسات بيئية وتخصيص الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لهذا الغرض من أجل الإسهام بشكل موحد وجوهري في هذه العمليات.

5. **يدرك** أهمية تسهيل وتسريع وتيرة انتقال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاقتصاد الأخضر **ويحث**، في هذا الصدد، الدول الأعضاء في المنظمة على الانضمام إلى برنامج شراكة الجسر الأخضر المعتمد بمبادرة من الرئيس الأول لجمهورية كازاخستان، نور سلطان نزار باييف، عام 2011 والذي من شأنه تعزيز التعاون الدولي من خلال تطوير التكنولوجيا وأفضل الممارسات وتنمية الأعمال التجارية والاستثمارات.

6. **يدعو** كومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في مجالات مثل حماية البيئة وتغير المناخ والطاقات المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

7. **يدعو** الأمانة العامة والكومستيك إلى إقامة علاقاتِ تعاونٍ مع الوكالة الدولية للطاقات المتجددة في مجال بيئة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الخضراء.

8. **يدعو** البنك الإسلامي للتنمية لتقديم برامج تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ تعهداتها المرتبطة بتغير المناخ.

9. **يرحب** باستضافة جمهورية مصر العربية للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) بمدينة شرم الشيخ في عام 2022.

10. **يرحب** باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) في عام 2023.

11. **يشيد** بالجهود الجارية لتنفيذ هذا القرار **ويطلب** من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/5-ع ت

بشأن

القضايا المتعلقة بموارد المياه

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يضع في الاعتبار أحكام وثيقة "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فيها؛

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/222 الذي صدر يوم 21 ديسمبر 2016 والذي أعلن بموجبه العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028؛

وإذ يشيد بحكومة السنغال لاستضافتها منتدى المياه العالمي التاسع في داكار في الفترة من 12-26 مارس 2022 تحت عنوان "الأمن المائي لتحقيق السلام والتنمية"؛

وإذ يشير إلى "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان في 10-11 سبتمبر 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يستذكر جميع قراراته السابقة، بما في ذلك القرار رقم: 47/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يستذكر كذلك قرارات الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه، بما في ذلك الدورة الرابعة التي عُقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية في 2018 حيث اعتمدت خطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه؛

وإذ يقرّ بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك كومستيك والبنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو والمنظمة الاسلامية للأمن الغذائي وسيسريك، في تعزيز جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة موارد المياه؛

وإذ يأخذ علماً بنقص الموارد المالية اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية الضرورية المرتبطة بخدمات المياه مثل الإمدادات والصرف الصحي ومعالجة وإدارة المياه وضرورة زيادة الاستثمارات العمومية والخاصة من أجل إيجاد الحلول للمشاكل المرتبطة بالمياه داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها، ولاسيما في أقل البلدان نمواً الاعضاء في المنظمة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة وقطاعي موارد المياه والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/48-CFM/2022/ST/SG-REP):

1. **يدعو** الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، إلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات الاجتماع الثاني لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه الذي انعقد في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بغية معالجة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قطاع المياه.
2. **يقرّ** بأهمية التعاون بين المعاهد ومراكز التدريب والبحث المتخصصة في المياه في الدول الأعضاء لتسهيل تبادل المعارف والبحوث التعاونية والممارسات المثلى، **ويدعو** الأمانة العامة إلى الترتيب لعقد اجتماع لمراكز التميز هذه بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى والدول الأعضاء.
3. **يدعو إلى** تعزيز مجموعة حشد الموارد فيما يتعلق بخطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من أجل حل المشاكل المتصلة بالمياه في الدول الأعضاء، بناءً على طلبها عند الاقتضاء.
4. **يعرب عن التقدير** لسيسريك لنشره تقرير منظمة التعاون الإسلامي عن المياه 2021 "نحو إدارة مستدامة للمياه"، ولإعادة تفعيل البوابة الإلكترونية للموارد المائية لتسليط الضوء على قصص النجاح ودراسات الحالات وغيرها من المعلومات حول الأنشطة المتعلقة بالمياه التي تقوم بها الدول الأعضاء.
5. **يرحب** بمبادرة الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه لتنظيم ندوة ليوم واحد تحت عنوان "العمل معا من أجل مستقبل آمن للمياه" وذلك في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في فبراير 2020.
6. **يطلب من** جميع الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة العامة، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وكومستيك وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، الإعداد لعقد ورش عمل لبناء القدرات وورش عمل لبناء قدرات المهنيين المتخصصين في مجال المياه في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الإعداد لفعاليات الدعوة ورفع الوعي العام حول زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة.
7. **يدعو** الأمانة العامة إلى الانخراط مع الجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنشاء آليات مؤسسية للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وفرص بناء القدرات من أجل التغلب على نقص الموارد الفنية الذي تعانيه العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8. **يجدد دعوته** إلى الدول الأعضاء لإعداد واعتماد استراتيجيات وخطط وطنية ومواءمة أنشطتها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وخصوصا الهدف رقم (6) وغاياته، وكذلك أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة 2018–2028".

9. **يدعو** الأمانة العامة إلى الانخراط مع المعاهد ومراكز التدريب والبحث المتخصصة في مجال التغيرات المناخية والمياه لدراسة آثار الشح المائي على الأمن الغذائي في الدول الأعضاء والمساهمة في استخلاص النتائج لعرضها على المؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه.

10. **يشجع** الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، على مواصلة جهودها للسعي إلى تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحيث تقوم على أساس التعاون والشراكات على كافة المستويات، وكذلك زيادة الوعي المجتمعي بصورة أوسع حول ضرورة الأمن المائي والإدارة المستدامة للموارد المائية.

11. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليون الآخرون على تنسيق جهودهم لتوفير المزيد من الموارد الفنية والمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما الدول الأعضاء الأقل نموا في المنظمة والدول الأعضاء التي تواجه شح المياه، من أجل التنفيذ الفاعل لرؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه.

12. **يعرب عن تقديره البالغ** للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من منطقة آسيا الوسطى لتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك ما يتعلق بالأنهار العابرة للحدود بين البلدان المتشاطئة لتحقيق المنافع المتبادلة؛

13. – **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه، ويدعو الأمانة العامة إلى التنسيق بشكل فاعل مع حكومة المملكة العربية السعودية لعقد هذا المؤتمر بشكل ناجح.

14. **يشيد** بالجهود الجارية لتنفيذ هذا القرار ويطلب من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/6-ع ت

بشأن

أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى القرارات السابقة، بما في ذلك القرار: رقم 47/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يستذكر القرارات والتوصيات التي صدرت عن الاجتماعات المتعاقبة للجمعية العمومية لكومستيك، بما في ذلك الاجتماع الخامس عشر الذي عُقد في إسلام أباد، باكستان؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الذي اعتمدته الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر إعلان أستانا الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان في 10-11 سبتمبر 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا تحت رئاسة حكومة الإمارات العربية المتحدة يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يعرب عن التقدير لكومستيك لمساعدتها وتعاونها في تنظيم قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا تحت رئاسة الإمارات العربية المتحدة يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يعرب عن الامتنان لفخامة الرئيس عارف علوي، رئيس كومستيك على دعمه المتواصل والتزامه ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء؛

وإذ يشيد كذلك بجهود كومستيك لمساعدة الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والصحة، والبيئة، والأمن الغذائي والقضايا المرتبطة بالمياه، وذلك عن طريق توفير منح أبحاث وجوائز الإنجاز للعلماء ومن خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وفرق عمل توفر فرصاً للباحثين من الدول الأعضاء للتفاعل مع العلماء البارزين من الدول المتقدمة وكذلك من داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

وبعد الاطلاع على تقرير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك):

1. **يدعو** كومستيك إلى وضع أطر للسياسة العامة واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق بين المؤسسات البحثية والجامعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل زيادة البحوث التعاونية وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا.
2. **يعرب عن التقدير** لكومستيك للتنسيق مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة وأجهزة المنظمة الأخرى ذات الصلة لتنفيذ أحكام برنامج عمل المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، **ويدعو** كومستيك لعقد اجتماعات منتظمة للجنة التوجيهية التي تضم مؤسسات وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة للخروج بالتوصيات اللازمة للدول الأعضاء من أجل تنفيذ برنامج عمل المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 والمبادرات الواردة في إعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت في يونيو 2021.

3. **يشيد** بكومستيك لما تقوم به من تعزيز للتعاون الدولي بين المجتمع العلمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات وتسهيل تبادل الخبراء والمعلومات مع معاهد البحوث الدولية؛ **ويدعو** كومستيك إلى تطوير مزيد من الروابط لصالح العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.

4. **وإذ يشيد كذلك** بكومستيك لتشجيعها أنشطة البحث والتطوير من خلال توفير منح وجوائز بحثية، **ويدعو** كومستيك لمواصلة أنشطتها في مجال تطوير الموارد البشرية من خلال عقد ورش عمل مواضيعية وجعل شبكات التواصل الإسلامي أكثر نشاطا.

5. **يشيد** بالكومستيك على برنامجها الخاص بتوفير المنح وزمالات الأبحاث وتدريب الفنيين ومنح المشاركة في ورشات العمل للفلسطينيين، وهو البرنامج الذي أنطلق عام 2021 بالتعاون مع المؤسسات الأعضاء في اتحاد الكومستيك للتميز واتحاد جامعات القطاع الخاص في باكستان.

6. **يدعو** كومستيك لترتيب اجتماعات للخبراء بحيث تجمع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتقديم التوصيات اللازمة لزيادة التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في البحث والابتكار في مجال كفاءة الطاقة والتكنولوجيات، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتقنيات التمكينية الأخرى بدءا من إجراء الأبحاث الأساسية إلى تنفيذها واستخدامها للأغراض التجارية.

7. **يعرب** عن امتنانه العميق لحكومة جمهورية باكستان الإسلامية لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها لكومستيك، **ويطلب** من الدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تقديم الدعم السخي لكومستيك حتى تتمكن من توسيع أنشطتها البحثية المشتركة وأنشطتها الأخرى لفائدة المجتمع العلمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/7-ع ت

بشأن

أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم: 47/7-ع ت حول أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يشير إلى القرارات التي اعتمدتها الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في باماكو بمالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016؛

وإذ يقر، مع التقدير وعميق الامتنان، بما تقدمه حكومات كل من بنجلاديش وماليزيا والنيجر وأوغندا من دعم ومساعدة دؤوبين لجامعات منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة ولغيرها من الجهات المانحة لما تقدمه من دعم ومساعدة بما في ذلك المساهمة في إنشاء الأوقاف ذات الصلة وغيرها من المشاريع المدرة للدخل لهذه الجامعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً، مع الارتياح، بالدور المتنامي الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الموارد البشرية في مختلف المجالات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم OIC/48-CFM/2022/ST/SG-REP):

1. **يقر** بالدور الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي في نشر المعرفة والبحث في المجالات ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء والمساهمة في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء المعنية.

2. **يجدد** مناشدته للدول الأعضاء لمواصلة التبرع بسخاء لجامعات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المساهمات في المشاريع الوقفية لهذه الجامعات حتى تتمكن من زيادة تطوير برامجها الأكاديمية وبنياتها التحتية وتلبية احتياجاتها المحددة الأخرى.

3. **يثمن** عالياً المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي للجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا، **ويشجع** الصندوق على مواصلة تقديم هذا الدعم لهاتين الجامعتين.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنجلاديش:

4. **يعرب** عن تقديره لحكومة البلد المضيف، جمهورية بنجلاديش الشعبية، لما تقدمه من دعم للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

5. **يجدد** دعوته إلى الدول الأعضاء لتسديد مساهماتها الإلزامية الحالية والمتأخرة للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة بسخاء في صندوق وقف الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وتطوير بنيته الأساسية.

6. **يعرب عن التقدير** لجهود الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا لإضفاء الطابع الدولي على تركيبة الطلاب والموظفين من مختلف الدول الأعضاء **ويدعو** الجامعة لنشر المعلومات المتعلقة بالقبول والفرص الأخرى المتاحة في الجامعة لزيادة عدد الطلاب من الدول الأعضاء الأخرى وبالتالي التأكيد على الطابع الدولي للجامعة.

7. **يطلب من** الجامعة الإسراع بعملية الحصول على الاعتماد لبرامجها الأكاديمية من هيئات الاعتماد المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.

8. **يأخذ علما** بإدخال برامج أكاديمية وكليات وشعب جديدة في الجامعة، **ويحث** الإدارة على تصميم دورات قصيرة وندوات عبر الإنترنت، لا سيما في مجالات التكنولوجيات الحديثة والمتطورة والناشئة للموظفين المتخصصين أثناء الخدمة بما يتناسب مع متطلبات الدول الأعضاء، مع مراعاة مقتضيات "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" و"برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026".

9. **يحث** الجامعة على إيلاء مزيد من الاهتمام لإجراء الأبحاث ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الأبحاث وتعميمها على المستفيدين المحتملين.

الجامعة الإسلامية في النيجر:

10. **يشيد بقوة** بحكومة البلد المضيف، جمهورية النيجر، لمواصلتها تقديم الدعم والمساعدة للجامعة الإسلامية في النيجر بما في ذلك من خلال تبرعها الإضافي بقطعة أرض تبلغ مساحتها 125 ألف متر مربع لإنشاء مرافق تعليمية للطالبات في الجامعة.

11. **يأخذ علماً**، مع الارتياح، باستكمال المرحلة الأولى من مشروع وقف بناء المركز التجاري للجامعة الإسلامية في النيجر (SAY-CENTER) الذي يموله البنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق الوقف، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى التبرع لإنشاء المرحلة الثانية من الوقف.

12. **يكرر** طلبه إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بدعم الجامعة الإسلامية في النيجر بكل السبل الممكنة من أجل تحسين بنيتها التحتية وبرامجها الأكاديمية ورفاه أعضاء هيئة التدريس بها.

13. **يحيط علما**، مع الارتياح، باستكمال المرحلة الثانية والأخيرة من إنشاء كلية الزراعة، بما في ذلك المختبرات العلمية والمكتبة.

14. **يشيد** ببناء مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للطالبات بهبةٍ من مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للأعمال الإنسانية وتحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية.

15. **يحيط علما** كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة الإسلامية في النيجر (2015-2025) التي تهدف إلى تحديث الجامعة بغية تمكينها من بلوغ مستوى مؤسسات التعليم العالي.

الجامعة الإسلامية في أوغندا:

16. **يعرب** عن شكره وامتنانه لحكومة البلد المضيف، جمهورية أوغندا، لما تقدمه من دعم متواصل للجامعة الإسلامية في أوغندا، بما في ذلك تقديم ضمان سيادي لقرض البنك الإسلامي للتنمية للمرحلة الثانية والموجه لمساعدة الجامعة على تشييد كلية للهندسة والتكنولوجيا ونزل ومكتبة جديدة.

17. **يشيد** بالجامعة لتطوير منصة / نظام التعلم الإلكتروني الخاص بها عبر الإنترنت بعد إغلاق جميع المؤسسات الأكاديمية بسبب جائحة كوفيد-19 في أوغندا، **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والجهات الخيرية إلى تقديم الدعم المالي والمادي والمتمثل في الموارد البشرية لتمكين الجامعة الإسلامية في أوغندا من تعزيز منصات وتقنيات دعم التعلم الرقمي ومواصلة العمل بفعالية حتى بعد جائحة كوفيد-19.

18. يشيد بصندوق التضامن الإسلامي لما يقدمه من مساعدة للجامعة الإسلامية في أوغندا بشكل سنوي.

19. يشيد كذلك بمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، والمانحين والجهات الخيرية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وجامعة لاهور، وباكستان، ومنظمة أطباء عبر العالم، وتركيا، ومركز سيسريك، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ومؤسسة أمل الماليزية، وعائلة حبيب في جدة، **ويدعو** مؤسسات وجامعات القطاعين العام والخاص إلى النظر في تقديم دعم مماثل للجامعة الإسلامية في أوغندا من أجل الوفاء بمتطلباتها.

20. يشجع على إعادة تفعيل مشروع الربط العكسي الذي يهدف إلى زيادة قدرات الجامعة الإسلامية في أوغندا في مجال التدريب المهني من خلال تعزيز تدريب المدربين وتوفير التجهيزات والمعدات لتنفيذ برامج تدريب المدربين في المجالات التي تهم المجتمع والسوق على المستوى المحلي وذلك بالتعاون مع كل من مركز سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز الفنون والتدريب المهني التابع لبلدية اسطنبول الكبرى، ووكالة التعاون والتنسيق التركية.

21. يأخذ علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتمويل بصيغة الاستصناع الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 14.58 مليون دولار أمريكي لبناء المرحلة الأولى من المشروع الوقفي الجديد للجامعة الذي سيبنى في كمبالا بأوغندا على الأرض التي تبرعت بها الحكومة الأوغندية؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى التبرع ببقية المبلغ المطلوب لبناء باقي مباني المشروع الوقفي، وهو 65 مليون دولار أمريكي.

22. يشيد أيضا بالتقدم المطرد في بناء المكتبة الجديدة بالجامعة من خلال استخدام مبلغ 973.644 دولار أمريكي الذي تبرعت به المملكة العربية السعودية؛ **ويدعو** الدول الأعضاء الأخرى لتقديم مساعدات مالية ومادية طوعية لبرنامج تطوير البنى التحتية للجامعة.

23. يعرب عن التقدير للمملكة العربية السعودية، والجمهورية التركية، وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية لما يقدمون من دعم قيم للجامعة الإسلامية في أوغندا بما في ذلك إعارتهم أعضاء هيئة تدريس إلى الجامعة، وتقديم منح دراسية لبرنامج تطوير الموظفين، إلى غير ذلك من أشكال المساعدة الفنية الأخرى **ويحث** الدول الأعضاء الأخرى على النظر في إعارة أعضاء في الهيئة الأكاديمية للجامعة خاصة في مجالي الطب والهندسة.

24. يعرب عن الارتياح إزاء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب والتوسع في المرافق بالجامعة الإسلامية في أوغندا، **ويحث** الجامعة على مواصلة جهودها لتوفير فرص تعليمية للمجتمعات المسلمة في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.

25. يلاحظ الطلب الهائل على المهنين الطبيين في أفريقيا، **ويطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وغيرها من الجهات المانحة الأخرى تقديم الدعم المالي والمادي للجامعة لدعم البرامج الأكاديمية التي بدأتها مؤخرا والمتمثلة في بكالوريوس العلوم في مجالات التمريض وعلوم الطب الحيوي والصحة العامة.

26. **يطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمحسنين من الأفراد مواصلة تقديم الدعم المالي المستدام إلى الجامعة الإسلامية في أوغندا لتحسين رفاه الموظفين، وكذلك لتمكين الجامعة من اقتناء المرافق التي تحتاجها لتوفير التعليم الجيد لشباب أفريقيا.

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا:

27. **يشجع** الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على مواصلة دعمها للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر.

28. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

القرار رقم 48/8-ع ت

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى القرار رقم S&T-46/8 بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن الدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في 31 مايو 2019؛

وإذ يشيد بجهود أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لإجراء الأنشطة والبرامج المتعلقة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة؛

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

بعد الاطلاع على تقرير المركز،

إذ يعرب عن تقديره للدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في مجال تصنيف ومعالجة ونشر الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة؛

إذ يعرب كذلك عن تقديره للجهود التي يبذلها المركز لإعداد تقارير ودراسات فنية بشأن عدد من القضايا التي تهم الدول الأعضاء في مجالات متنوعة بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والمياه؛

وإذ ينوه ببرامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يسهر المركز على تنظيمها وإجرائها في مجالات التعليم المهني والصحة والبيئة وإدارة الموارد المائية؛

وإذ يحيط علماً بتقرير مركز أنقرة:

1. **يعرب عن تقديره** لمركز أنقرة لإعداد "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المياه" و "تقرير التعليم والتقدم العلمي" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة" بشكل دوري باعتبارها وثائق مرجعية للمؤتمرات الإسلامية للوزراء المعنيين بالصحة والمياه والتعليم العالي والبيئة.
2. **يعرب كذلك عن تقديره** لجهود مركز أنقرة المسخرة لتصميم وإطلاق البوابة الإلكترونية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة التي تجسد المنصة الرئيسية لتبادل المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والميسّرة للتواصل فيما بين المؤسسات الشريكة في إطار تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة. قاعدة بيانات سيسرك بشأن جائحة كوفيد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تهدف إلى تعزيز الوعي العام وتزويد صانعي السياسات بأداة لتوجيه جهودهم المستمرة في مكافحتهم الجائحة.
3. **يشيد** بالإسهام المنتظم لمركز أنقرة في الاجتماعات رفيعة المستوى من خلال تقديمه لعروض تمس بعض أبرز القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والمياه والبيئة بغرض تمهيد الأرضية للنقاشات الفنية وحوار السياسات.
4. **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة والمشاركة بنشاط في برامج وأنشطة بناء القدرات المختلفة التي ينظمها مركز أنقرة في مجال الصحة وفي إطار برنامج ابن سينا لبناء القدرات الصحية (ابن سينا)، بما في ذلك الدورة التدريبية حول "وبائيات الأمراض السارية وإدارة الأوبئة التي نظمت بالاشتراك مع وزارة الصحة في الجمهورية التركية في 4-7 أكتوبر 2021؛ والدورة التدريبية حول رعاية صحة الأم والمواليد والأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء التي نُظمت بالاشتراك مع وزارة الصحة بالمملكة المغربية في 6-8 ديسمبر 2021؛
5. **يشيد** بمركز أنقرة لمشاركته ومساهمته الفعالة في مشاريع الربط العكسي، وتحديدا؛ "تنمية قدرات مدينة التكنولوجيا الأفريقية" بين السودان وتركيا و "أبحاث الزلازل" بين باكستان وتركيا.
6. **يؤكد** أهمية برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يجريها مركز أنقرة على صعيد عدد من المجالات لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء، والرامية إلى مطابقة احتياجات وقدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة العاملة

في مجال التعليم المهني والصحة وإدارة الموارد المائية والبيئة من خلال مجموعة من الوسائل، و**تدعو** الدول الأعضاء للاستفادة من هذه البرامج على أكمل وجه من خلال الإجابة على الاستبيانات ذات الصلة.

7. **يشيد** بالجهود التي يبذلها مركز أنقرة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه من خلال تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية بهدف تيسير تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الموارد المائية.

أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم

إذ يلاحظ أن أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم هي منتدى دولي لمجتمع العلوم في منظمة التعاون الإسلامي ظل يعمل بنشاط على النهوض بالعلوم وتعليمها وتعزيز التواصل داخل دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك مع المجتمع العلمي الدولي؛

وإذ يشيد بالأكاديمية لتنظيمها المؤتمر العلمي الثاني والعشرين بعنوان "مشهد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الإسلامية" تحت رعاية سمو صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال، افتراضيا يوم1 ديسمبر 2020؛

وإذ يشيد بالأكاديمية لتنظيمها مؤتمر حول التنوع البيولوجي في 1 أبريل 2021، تحت رعاية سمو صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال المؤسس الراعي للأكاديمية بالتعاون مع كومستيك، وكان المؤتمر يهدف إلى زيادة وعي الدول الإسلامية بالأطر والبروتوكولات الدولية العالمية التي تنظم الوصول إلى المواد الوراثية، وتمكين المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في زيادة فهم مادة اتفاقية التنوع البيولوجي.

وإذ يعرب عن تقديره للأكاديمية لتنظيم سلسلتين من الندوات عبر الإنترنت حول الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19 (4 جلسات) وتكنولوجيا النانو (4 جلسات) وندوة مشتركة عبر الإنترنت مع الأكاديمية التركية للعلوم حول التنوع البيولوجي في 25 سبتمبر 2021؛

وإذ يقدر نشر المجلة الطبية للأكاديمية باعتبارها وسيلة فريدة مفتوحة المصدر لمجتمع البحوث الطبية في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي؛ وهي مجلة يعترف بها الفهرس الطبي لمنظمة الصحة العالمية، والفهرس التركي للاقتباس، وكذلك مراكز الاقتباسات العلمية في العالم الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لأنشطتها في التواصل مع هيئة الشراكة بين الأكاديميات، والاتحاد الدولي للأكاديميات، والأكاديمية التركية للعلوم، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا (المغرب)، والمجلس الدولي للعلوم وحركة العدالة الصحية المستدامة.

وبعد الاطلاع على تقرير أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم،

1. **يطلب** من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم عقد مؤتمرها الثالث والعشرين بعنوان "العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ظل الأحداث العالمية المتغيرة باستمرار" بالتعاون مع أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا، تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب.
2. **يطلب** من الأكاديمية عقد ندوات عبر الإنترنت حول تغير المناخ وتأثيره على الزراعة والمياه والصحة والتنوع البيولوجي ودورة تدريبية افتراضية عام 2022 حول ريادة الأعمال وتكنولوجيا النانو.
3. **يطلب** من الأكاديمية، بمساعدة ودعم وكالات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ذات الصلة، نشر تقارير عن مشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
4. **يطلب** من الأكاديمية مواصلة بناء قاعدة بياناتها المرئية الداخلية للمحاضرات والندوات العلمية لصالح العلماء والباحثين من منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.
5. **يطلب** من الأكاديمية مواصلة إصدار مجلتها الطبية والسعي للحصول على دعم جميع وكالات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لتعزيز المجلة بشكل أكبر.
6. **يطلب** من الأكاديمية تقديم جميع المساعدات الممكنة لدول منظمة التعاون الإسلامي في صياغة سياساتها الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وفي تأسيس أكاديمياتها الوطنية للعلوم، وفي تطوير نظام المشورة العلمية لديها.
7. **يطلب** من الأكاديمية تشجيع ودعم دول المنظمة في تطوير لوحات القيادة الوطنية للابتكار. ولهذا الغرض، السعي للحصول على دعم وتعاون جميع وكالات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
8. **يحث** الأكاديمية على زيادة تعزيز أنشطتها في جميع المجالات ذات الصلة بولايتها ومسؤولياتها.

****

قرار رقم 48/9-ع ت

بشأن

توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يشير إلى أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تطالب الدول الأعضاء بالسعي لحماية البيئة والمحافظة عليها؛

وبعد الاطلاع على "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها ومواقفها البيئية في المحافل الدولية المعنية بالبيئة درءا للآثار السلبية لهذه السياسات على تنميتها الاقتصادية؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي وضع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ ضمن الأولويات؛

وإذ يستذكر كذلك المادة الثالثة من الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة الذي صادق عليه المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة المنعقد في جدة خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2002، حيث نصت على أن البيئة هبة من الله ودعت جميع الأفراد والمجتمعات للاهتمام والنهوض بها؛

وبعد الاطلاع على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/70/195 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: A/RES/71/219 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: A/RES/72/225 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: E/ESCAP/RES/72/7 بعنوان "التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ"، وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم: UNEP/EA.2/RES.21 بشأن العواصف الرملية والترابية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على الجفاف الشديد وطويل الأمد وتداعيات تغير المناخ، التي تتمثل في العواصف الترابية والرملية في بعض الدول الأعضاء؛

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك التقرير النهائي للاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة الذي يدعو، من جملة أمور أخرى، السلطات المعنية في الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها وتحسين التنسيق فيما بينها من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي فرضها تغير المناخ وتدهور الوضع البيئي، بما في ذلك التصحر؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 47/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار، الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البرنامج الإقليمي لمكافحة عواصف الرمال والغبار، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيروبي يوم 21 فبراير 2013، والاجتماع الفني الذي عقد في أبو ظبي يومي 6 و7 مايو 2013 وشارك فيه ما يزيد عن خمسين بلدا، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات إقليمية ومشاركون آخرون؛

وإذ يرحب كذلك بتنظيم وزارة الغابات وشؤون المياه بالجمهورية التركية لورشة العمل الدولية حول العواصف الرملية والترابية التي عقدت في إسطنبول في الفترة 23 إلى 25 أكتوبر 2017 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

1. **يعرب** عن القلق إزاء الموجة غير المسبوقة من عواصف الرمال والغبار والخسائر الجسيمة التي لا تزال تسببها في المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في كل من آسيا وأفريقيا.

2. **يرحب** بالتحالف الدولي لتعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، الذي أطلقه مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (6 سبتمبر 2019).

3. **يأخذ** علما بالمؤتمر الدولي الأول لمكافحة العواصف الرملية والترابية، الذي عُقد في العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة؛ **ويشيد** بما تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية من عمل لمحاربة العواصف الرملية والترابية.

4. **يدعو** جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وإفريقيا والدول الأطراف المعنية إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبنَّاء من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملائم.

5. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على تمكين الدول الأعضاء من بناء قدراتها ودعمها فنياً ومالياً من أجل التصدي للعواصف الرملية والغبارية.

6. **يشيد** بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحفيز الإجراءات التعاونية لمكافحة تدهور الأراضي والعواصف الترابية، في إطار مبادرة البرنامج الإقليمي

لمكافحة العواصف الرملية والترابية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **ويشجع** الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

7. **يعرب عن التقدير أيضا** لجهود الحد من العواصف الرملية والجفاف في دول المنطقة وذلك تحت مظلة برنامج وضعته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق الحد من آثار تغير المناخ؛

8. **يؤكد** من جديد دعمه وضع آلية إقليمية جماعية للتوعية وإنشاء شبكة للإنذار المبكر وإدارة المخاطر من أجل تمكين الدول المتضررة من تعزيز قدراتها على التأهب والاستجابة الفعالة في مواجهة المشكلة بشكل مناسب.

9. **يدعو** جميع الآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، ومنها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، لمعالجة هذه القضية معالجة جادة وسريعة وشمولية، وحشد مواردها الفنية والمالية لمساعدة البلدان المتضررة.

10. **يعرب عن التقدير** لتعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في عقد مؤتمر دولي حول مكافحة العواصف الرملية والترابية، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

11. **يدعو** الدول الأعضاء إلى الإسهام في إعادة تشجير المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واتخاذ إجراءات صارمة ضد الاجتثاث الجائر للأشجار وحرائق الغابات.

12. **يدعو كذلك** المؤسسات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لصياغة مشاريع ملموسة بهدف مساعدة الدول المتضررة وتمكينها من تجاوز الآثار الكارثية لهذه الظاهرة.

13. **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد البحث والدراسة.

****

قرار رقم 48/10-ع ت

بشأن

موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر آرال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يأخذ في الاعتبار القرار رقم: 64/35 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية"، والقرار رقم: 63/279 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "التعاون والتنسيق الدوليين من أجل إعادة التأهيل البشري والإيكولوجي والتنمية الاقتصادية في منطقة سيمي بالاتينسك في كازاخستان"؛

وإذ يأخذ في الحسبان الوثيقة الرسمية رقم: A/68/686 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "برنامج تدابير القضاء على آثار تجفيف بحر آرال ومنع كارثة المنظومة البيئية في منطقة بحر آرال"؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 33/4 –ع ت بشأن قضايا البيئة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية في الدول الإسلامية استكشاف السبل والوسائل اللازمة لوضع برنامج خاص لدعم منطقتي بحر آرال وسيمي بالاتينسك بالتنسيق مع البرامج الدولية والإقليمية والوطنية القائمة؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الناجمة عن المشاكل الإيكولوجية لبحر آرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا؛

وإذ يحيط علما أنه بمقتضى المرسوم الرئاسي لرئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازاربايف، الصادر في 29 أغسطس 1991، أغلق موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية بعد استخدامه خلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1991 حيث شهد إجراء 456 تجربة نووية؛

وإذ يقر أن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا يظل مصدر قلق بالغ لكازاخستان بالنظر إلى ما له من آثار خطيرة وطويلة الأمد على حياة وصحة سكان المنطقة وعلى البيئة:

1. **يجدد** دعوته الدول الأعضاء إلى إحياء اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية في 29 أغسطس، وذلك بهدف زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

2. **يؤكد** على أهمية تنفيذ البرنامج الثالث لحوض بحر آرال الذي طرح في المؤتمر التنسيقي للمانحين يوم 9 ديسمبر 2010 في ألماتي بكازاخستان فيما يتعلق بحماية البيئة.

3. **يعرب** عن دعمه لأنشطة الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للأمن البشري لمنطقة بحر آرال تحت رعاية الأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تطوير التعاون الدولي وحشد الأموال من مجتمع الجهات المانحة لتنفيذ مشروعات مستهدفة لتحسين البيئة والوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة بحر آرال؛

4. **يقدر** عاليا تنفيذ البرنامج المشترك بين أوزبكستان والأمم المتحدة بعنوان "بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر آرال من خلال صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر آرال"، الذي يهدف إلى تحسين رفاه السكان من خلال توفير مصادر دخل إضافية وتحسين منظومة الرعاية الصحية وتطوير البنية الأساسية.

5. **يرحب** بالترتيبات التي اتخذها مجلس قادة الدول الأعضاء المؤسسة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال الذي انعقد في تركمانيباشي بتركمانستان يوم 24 أغسطس 2018، حيث دعا المجلس إلى التعاون بين الدول الأعضاء في الصندوق في مجال إدارة الموارد المائية؛

6. **يعرب** عن دعمه لمبادرة جمهورية أوزبكستان المتعلقة بإعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات البيئية، **ويرحب** بمقترح جمهورية أوزبكستان المتعلق باعتماد قرار خاص خلال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان منطقة بحر آرال "منطقة للابتكارات والتكنولوجيات البيئية"؛

7. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة إلى الانخراط بشكل فاعل في تنفيذ البرامج/المشاريع المستهدفة في منطقة بحر آرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا، وتوفير المساعدة المالية والفنية اللازمة لتنفيذ مشاريع استثمارية محددة؛

8. **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 48/11- ع ت

بشأن إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الايكولوجية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يسترشد بالأحكام الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع على اعتماد التدابير التي تروم تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من مدة الفقر وضمان فرص العمل للجميع وتحسين ظروف تحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والتنمية داخل بلدان الأمة الإسلامية؛

وإذ يستذكر تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي التي يتضمن معلومات حول توجهات التكنولوجيات المتطورة وتأثيرها على التنمية المستدامة ويحدد معالم الدروس المستخلصة والممارسات المثلى من البلدان النامية في مجال بناء القدرات في ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار، و كذا نتائج القمة الإسلامية الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا يومي 10 و 11 سبتمبر 2017، والقمة الإسلامية الثانية حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت في أبوظبي يوم 16 يونيو 2021، والتي أولت عناية خاصة لضرورة تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار بإعتبارها عناصر لازمة لتحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية؛

وإذ يستذكر كذلك الفقرة (36) من إعلان نيامي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020 والتي تشير إلى أنه ((في ضوء استنفاذ الموارد الطبيعية وتفاقم المشاكل في مجال حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحفاظ عليها يتعين إجراء البحوث العلمية والتجارب على نطاق واسع في مجموعة واسعة من الاتجاهات لاستكشاف العالم من حولنا))؛

وإذ يستذكر أيضاً القرار رقم: 47/9 ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء والذي يدعو جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وأفريقيا إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبناء من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملائم؛

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم: 47/10 ع ت بشأن موقع سيميبا لاتنسك للتجارب النووية سابقاً واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الآرال؛ والذي يعرب عن دعمه لأنشطة الصندوق الاستئماني للأمن البشري متعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال تحت رعاية الأمم المتحدة، ويوصي بتنفيذ البرنامج المشترك لأوزباكستان والأمم المتحدة بعنوان ((بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر الآرال من خلال صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر الآرال))؛

وإذ يستذكر أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 75/278 الصادر يوم 18 مايو 2021 بشأن إعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية، وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 75/266 الصادر يوم 3 مارس 2021 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، والقرار رقم: 74/229 الصادر يوم 19 ديسمبر 2019 بشأن ((العمولة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة))؛ والقرار رقم: 72/283 الصادر يوم 22 يونيو 2018 بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى؛ والقرار رقم: 74/214 الصادر يوم 19 ديسمبر 2019 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا والقرار رقم: 1/70 الصادر يوم 25 سبتمبر 2015 بشأن ((تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2023)) والذي حظي بدعم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أن التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، يمكن أن ينهض بدور حيوي في تحقيق التنمية وتعزيز جهود معالجة المشاكل العالمية، من قبيل جهود حماية البيئة وتسريع وتيرة التنويع والتحول الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، وصولاً إلى دعم التنمية المستدامة، **واعتباراً كذلك** أن التعاون والتفاعل مع البلدان النامية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذا الاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان النامية والتجارة مع البلدان النامية وفيما بينها هي جميعها عناصر أساسية لتعزيز قدراتها على خلق المعرفة العلمية والتقنية والمبتكرة و تلقيها وفهمها واختيارها وملاءمتها؛

وإذ يأخذ في الحسبان أن العواقب السلبية الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لمأساة حوض بحر الآرال تتجاوز إلى حد بعيد المنطقة وتشكل بالتالي مشكلة عالمية؛

وإذ يلاحظ إنشاء الصندوق الاستئماني للأمن البشري متعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال برعاية الأمم المتحدة، وهو صندوق مصمم للتغلب على الظروف السلبية الناجمة عن الكارثة البيئية في منطقة بحر الآرال ولتنفيذ مشاريع لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة؛

وإذ يسجل إنشاء المركز الدولي للابتكار لحوض بحر الآرال برعاية رئيس جمهورية اوزباكستان والذي تروم نشاطاته على الصعيد الوطني تحسين النسق البيئي والحياة المستدامة في الأراضي المالحة والدخول في شراكات مع الهيئات الدولية في تطوير وتنفيذ الابتكارات وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل في البيئات المالحة وقاع بحر الآرال المجفف:

1. **يدعم** مبادرة تحويل منطقة بحر الآرال من منطقة تعاني من أزمة بيئية إلى منطقة للابتكارات والتكنولوجيات البيئية.
2. **يؤكد** دعمه للأنشطة والمبادرات الإقليمية الجارية الرامية إلى تحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في منطقة بحر الآرال.
3. **يشجع** الأبحاث والأنشطة الاستشارية من أجل المزيد من إعادة التأهيل والتحسين للبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة لفائدة سكان منطقة الآرال.
4. **يؤكد** أن الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال يظل المؤسسة الدولية الرئيسية التي تروم إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الدولية في منطقة بحر الآرال وفي سائر أرجاء حوض بحر الآرال، مع الأخذ في الحسبان مصالح بلدان المنطقة كافة.
5. **يدعو** الدول الأعضاء وصناديق منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها ومؤسساتها، وكذا المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة إلى إجراء أبحاث مشتركة متعددة التخصصات، وذلك انطلاقا من روح التعاون وتنفيذ برامج علمية مبتكرة في منطقة بحر الآرال بالتعاون مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وكذلك في إطار المبادرات الوطنية، مثل المركز الدولي للابتكار لمنطقة بحر الآرال، برعاية رئيس جمهورية أوزباكستان واستحداث مناطق وقائية مكسوة بالغابات في قاع بحر الآرال المجفف.
6. **يشدد** على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتنفيذ التدابير المشتركة من أجل التغلب على الآثار الناجمة عن أزمة بحر الآرال وتثبيت استقرار الوضع الإيكولوجي في منطقة بحر الآرال ومنع حدوث المزيد من التصحر

والتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية، وذلك من خلال التطبيقات الثابتة لاستصلاح الغابات للتشكيلات الرملية في قاع بحر الآرال المجفف والذي يتعرض لعلميات انتقال الرماد والملح والغبار، و **يؤكد كذلك** على أهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ وتنمية السياحة البيئية و تنفيذ غيرها من التدابير الأخرى.

7. **يدعم** موقف الأمم المتحدة من إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية، و**يدعو**، في هذا الصدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة، إلى وضع وتنفيذ تكنولوجيات سليمة بيئياً في منطقة بحر الآرال من أجل تحقيق نمو اقتصادي قار وشامل ومستدام بيئياً واستخدام تكنولوجيات توفر الطاقة والماء وذلك على نحو متوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

****

Abrar/cfm48/27_03_2022/12:52am